

منها في تحسين مناخ الاستثمار والمساعدة في تخفيف حدة مخاطر الاستثمار.. بدوره قال الأمين العام المنسق الوطني لمبادرة الشفافية في بلادنا محمد النجار في ختام الدورة التدريبية الخاصة بنماذج الإفصاح للتقرير الثاني لليمن للصناعات الاستخراجية.. هذا وكان المجلس اليمني للشفافية بوزارة النفط والمعادن والذي سيغطي المجلس اليمني للشفافية بوزارة النفط والمعادن قد نظم الاربعة دورة حول تقرير الشفافية الثاني لليمن والذي سيغطي الفترة من 2008 - 2009 م في قطاعي النفط والغاز.

علق اتحاد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية- الذي يضم 37 دولة في العالم -عضوية اليمن فيه على خلفية التأخير في إصدار التقرير الثاني حول الصناعات الاستخراجية في بلادنا بعد أن كان الاتحاد أمهلها حتى 20 يونيو المقبل كأخر موعد لتقديم التقرير لكي يلغى هذا التعليق.. محمد مقليل -رئيس المجلس اليمني للشفافية والصناعات الاستخراجية- الى ضرورة العمل على إعداد التقرير الثاني الخاص بالشفافية في الصناعات الاستخراجية والذي يسهل في محاسبة صانعي القرار ومعركة كيفية- استخدام تلك الإيرادات والاستفادة



الممارسات الحزبية والمناطقية تدمر كلية الشرطة

أكدت اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق بشأن قضية طلبة كلية الشرطة - والتي قدمت تقريرها للبرلمان الأسبوع الماضي - وجود إهمال وقصور من قبل قيادة وزارة الداخلية والمكلفين بمعالجة المشكلة خلال فترة إجازة الشهر التي أعطيت للطلبة، وأن من أسباب ما حصل في الكلية قيام الطلبة الراسبين والمحرضين لهم من ضباط، وداكترة بالمطالبة بمماثلتهم بزملائهم العائدين إلى الكلية.

تقرير برلماني يكشف إهمال وتقصير قيادة الداخلية في معالجة المشكلة

إعادة «البيضان والقوسي» بحجة أنهما كانا في ساحة التفرير ولم يسمح لزميليهما «الضبيبي والقطيبي»

إدارة الكلية وضباط يمارسون الإسقاط الحزبي داخل الكلية

قوات مكافحة الشغب طاردت الطلاب في العنابر والحمّامات مستخدمة خرطوم المياه وقنابل الغاز المسيلة للدموع

وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت الكلية- وهو إعداد ضباط أمن متمسكين بالولاء الوطني وقادرين على أداء ما يوكل إليهم من مهام في الواقع العملي بعد تخرّجهم- وميول الإدارة وبعض الضباط إلى أحزاب وتنظيمات سياسية من خلال محاولتهم فرض أفكارهم ونشرها بين صفوف الطلبة، الأمر الذي أدى إلى انقسامات وتشققات في صفوفهم. ولفت التقرير إلى «اختلاف الغايات والتوجهات في صفوف قيادات الكلية وعدم العمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الصالح العام لهذا الوطن بشكل عام والكلية بشكل خاص، وممارسة الإدارة سياسة (فرّق تسد) في صفوف الطلبة والضباط، وضعف العملية التعليمية

وكشفت اللجنة البرلمانية في تقريرها- حصلت عليه «الميثاق»- عن إعادة أربعة طلاب سبق فصلهم السنة الأولى لغيبابهم وهم «البيضان، القوسي، القطيبي، الضبيبي» والسماح لاثنتين منهم فقط «البيضان، والقوسي» بالامتحانات للمقررات الدراسية لسنتين خلال شهر فقط بحجة أنهما كانا في ساحة الاعتصامات ولم يسمح لزميليهما «الضبيبي، والقطيبي»

وبيّن التقرير ظهور أخطاء فعلاً في الامتحانات وأن وصفت بأنها غير مقصودة وتم تصحيحها، وقيام الطلبة باحتجاجات ومظاهرات بشأن تنفيذ عدة مطالب تقدّموا بها إلى الجهات ذات الاختصاص بوزارة الداخلية ومنها إعادة الطلبة الذين تم فصلهم، واستدعاء قوات مكافحة الشغب لتعاملها السيئ مع الطلاب.

وعزا التقرير مطالبة جميع الطلبة بتغيير مدير كلية الشرطة العميد الدكتور عبدالله صالح هران ونوابه وكبير المعلمين، لعدة أسباب أهمها انتشار الحزبية والمناطقية بشكل لا يتصور في صفوف الضباط والطلبة وعدم اتخاذ الإدارة الإجراءات اللازمة إزاءها وفقاً للقانون الذي يحرم مثل هذه الأعمال، وعدم قدرة الإدارة على فرض سيادة النظام والقانون وتحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين الطلبة،

نشوان يطالب بإطلاق المختطفين في يريم وردفان

دعا الشيخ محمد صالح نشوان مسؤولي محافظتي إب ولحج والمشائخ والأعيان إلى بذل المزيد من الجهود لوقف الاختطافات التي تجرى بين أبناء ردفان وأبناء يريم على خلفية قضية قتل في أحد المعسكرات في منطقة العبر.. وقال الشيخ محمد صالح نشوان في تصريح لـ«الميثاق» ردفان ويريم.

عيب يا وزير المالية

الأديب والصحفي غالب شرف الدين - عضو نقابة الصحفيين - مازال يعاني جراء الإصابة التي تعرض لها في الحصة وهو عابر سبيل جوار وكالة سبأ.. ويناشد وزير المالية بصرف المساعدة العلاجية له وفقاً للتوجيهات الخاصة بذلك.. علماً أن المساعدة العلاجية لها أكثر من عام وهي في أدارج مكتب وزير المالية.. لأن الحق الحزبي يطغى على العمل الرسمي والوظيفة العامة.. عيب يا وزير المالية..

برغم الأوامر القهرية

تقايس أمني عن ضبط قاتل الأديمي

مضت حوالى ستة أشهر منذ إقدام عناصر إجرامية على قتل الأخ طارق الأديمي في صنعاء شارع بغداد.. والمتهم بالقتل (م. ناصر الشوتري) والفار من وجه العدالة والقاطن في منطقة التربة بتعز ما يزال يعيش حراً طليقاً -حسب شكاوى تلقته الصحيفة من أولياء الدم. ويفيد أولياء الدم أن القاتل يعيش على مسافة مائة متر من قسم شرطة التربة، وبرغم وجود أوامر بالقبض عليه قهراً إلا أن ذلك لم يحرك أجهزة الأمن التي تصر على التقايس وعدم تنفيذ التوجيهات العليا.

أعطى الطلاب فرصة للاحتجاجات.. وعدم محاسبة الطلاب عندما لجأوا إلى المظاهرات والمسيرات إلى أمام منزل رئيس الجمهورية للاحتجاج على إدارة الكلية السابقة جعلهم يكرّرون نفس العملية ضد الإدارة الجديدة، والإهانات والمضايقات التي تعرّض لها الطلاب من قبل بعض الضباط والممارسات المناطقية اللامسئولة.

وأفاد التقرير بأن ضعف إدارة الكلية وعدم قدرتها على المتابعة وحل المشاكل أولاً بأول جعلها تلجأ إلى إعطاء الطلبة إجازات متكرّرة دون حل مشاكلهم مما أثر على الجانب الدراسي والتحصيل العلمي للطلاب وساعد على رسوبهم.. إضافة إلى عدم مراعاة الحالة النفسية للطلاب بدءاً من تفجير ميدان السبعين والتفجير أمام كلية الشرطة واستشهاد زملائهم وأيضاً مشاركتهم في الدفاع عن بعض المؤسسات في عام 2011 م مثل مؤسسة الكهرباء في حي القاع وغيرها.

ولاحظ التقرير هروب الطلبة من الكلية عبر البوابات والأسوار نتيجة مهاجمة قوات مكافحة الشغب لهم بخراطيم المياه وقنابل الغاز المسيلة للدموع ودخولها إلى العنابر والحمّامات لهطاردة الطلاب، وضعف العملية التعليمية والتربوية وانقسامات في صفوف الطلبة والضباط في الكلية ووصولها إلى حالة يرثى لها.

انظروا إلينا بعين الرحمة

منظمات دولية تطالب بوقف إعدام الأطفال في اليمن

اليمن في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث تنفيذ أحكام الإعدام لأشخاص مدانين.. ورغم مطالب منظمات دولية بإلغاء اليمن عقوبة الإعدام واستبدالها بأحكام أخرى إلا أنها نبهت لقضية خطيرة تتعلق بإعدام أطفال دون سن 18 سنة، وهو ما يخالف حتى القانون اليمني الذي يحظر على المحاكم أن تصدر حكماً على الأحداث المدانين بالقتل إلا بالسجن بحد أقصى عشر سنوات، لكن قانون حماية الطفل المعروف باسم قانون رعاية الأحداث لا يطالب المحاكم إلا بإحالة الأطفال من سن 15 عاماً أو أقل إلى نظام محاكم الأحداث.



23 حدثاً يمينياً ينتظرون حكم الإعدام

شخصاً آخرين من الأحداث الذين يزعمون أنهم خالفوا القانون. ويوثق تقرير «انظروا إلينا بعين الرحمة» قصص (6) شباب في السجن المركزي بصنعاء حكم عليهم بالإعدام على جرائم وقعت - طبقاً لأقوالهم - وقت أن كانوا أصغر من 18 عاماً، كما حصلت المنظمة على (18) اسماً إضافياً لأحداث يزعم أنهم على ذمة الإعدام.

وحتى يناير من العام الحالي 2012 م.. قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن هناك ما لا يقل عن 23 شاباً وشابة صغار السن ينتظرون تنفيذ أحكام الإعدام في سجون اليمن.. مشيرة إلى أنهم خرجوا بأدلة تدل على أنهم كانوا تحت سن 18 عاماً وقت وقوع الجرائم التي أدبوا فيها. ونهبت هيومن رايتس في تقرير حديث «انظروا إلينا بعين الرحمة» إلى أن ثلاثة منهم من الأحداث هم: محمد طاهر سحوم ووليد حسين هيكل ومحمد الطويل يمكن أن يعدموا في أية لحظة بعد أن استنفدوا جميع مراحل الطعن والاستئناف.. وطالبت رئيس الجمهورية الأخ عبدربه منصور هادي أن يأمر فوراً بإلغاء حكم الإعدام ضد هؤلاء والتوجيه بحالة قضاياهم إلى محاكم لمراجعتها.

إضافة إلى (23) الآخرين المحتمل أن يكونوا على ذمة الإعدام. وطبقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» وهيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل فإن النيابة العامة طالبت بعقوبة الإعدام في قضايا لم يُفصل فيها بعد، تخص (186)

وقالت إن بحوثها خلصت إلى أن المحاكم الجنائية في اليمن حكمت على أحداث بالإعدام إما في تجاهل تام لأدلة تثبت أعمارهم وقت وقوع الجرائم المزعومة أو باستخدام فحوصات طب شرعي ذات نتائج مشكوك فيها لتمديد أعمار المدعى عليهم. وأضافت: إن أمام حكومة الوفاق فرصة سانحة لأن تعكس المسار فيما يخص واحداً من أبشع انتهاكات حقوق الإنسان التي تشهدها اليمن وذلك من خلال خطوات قليلة بسيطة لكن عاجلة. وطلبت «هيومن رايتس ووتش» من وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى تشكيل لجنة مراجعة مستقلة (منفصلة عن مكتب النائب العام) تشتمل على طاقم طبي مدرب من أجل وضع إجراءات وإرشادات فورية النفاذ وتنفيذ بآثر رجعي لضمان إتاحة عملية تقييم ومحايدة مستقلة للأعمار لجميع الأحداث المتهمين بالقتل وغيرها من الجرائم. وأضافت: أنه يجب إمداد القضاة ووكلاء النيابة بالترتيب الخاص بتطبيق قاعدة الحظر على إعدام الأحداث، إضافة إلى مطالبة الشرطة والنيابة بتسجيل أعمار الأطفال الذين يحالون إلى مقر الشرطة والنيابة.